

منه الموضوعات التي نالت الجائزة في المباراة الأدبية

التربية الوطنية الاستقلالية

وأثرها في بناء الأمة

للأستاذ محمد عبد الباري

- ٢ -

النشأة الأولى

لست أدخل في مناقشة مسائل التربية وعلم النفس وأنا أحاول كتابة كلمة مفروض أنها للكافة كما هي للخاصة ، ولهذا فاني أستعرض الأدوار التي تمر بنا جميعاً مجرد استعراض قصد توجيه النظر المادي

« من شب على شيء شاب عليه » جملة قصيرة شائعة بين الخاصة والكافة هي جامع ما أريد تقريره

يولد الطفل طليقاً من كل قيد . ومن المستطاع تربيته على الفضائل الاجتماعية منذ نشأته الأولى إذا ما تركناه على سجيته متناولين حركاته بالتقويم الرشيد دون افساد طبيعته

هذا يقتضي بلا ريب أن يكون لدى الأم فكرة عامة ؛ وهذا الإدراك الضروري للأُم ليس من الأمور الهينة في مثل يثنتنا ، لكن هذا لا بد منه ؛ وما دام لا بد منه فلا سبيل إلى اهماله . أما كيف تصل إليه فلا يتسع له مجال القول هنا ، ويكفي القول بأن الأمر من الأهمية بحيث يرخس في سبيل تحقيقه كل غال ، ويسهل في سبيل الوصول إليه كل صعب . وهل هناك غرض أسمى من بناء الأمة بناء متيناً ؟

أول ما يجب العناية به في أمر الطفل تربية جسمه طبقاً لقواعد الصحة ، والعناية بنشأته وبظافته ؛ يتلو هذا في الأهمية ويقترب به في التبكير عدم تقديم كل ما يريد بغير تكليفه السمي إليه . يجب أن يربي على السعي لتكوين لديه فكرة الاعتماد على النفس . فإذا أشار إلى شيء ليحصل عليه ، يجب أن يقرب إليه بحيث لا يتسنى له الحصول عليه إلا بمحاولة جسدية . وإذا ما كان في مقدوره أن يحبو فيجب أن يوضع الشيء بحيث يحبو إليه

ليصل إليه ؛ فإذا تظاهر بالاعياء فلتغض الطرف عنه ليسى ثم يسي . ومن يتأمل ير على الطفل أمارات الارتياح إذا ما وصل إلى غرضه بعد كد وسى

وإذا ما سقط وهو يمشى فلا تظهر ارتعاجنا ونسرع إليه نلتقطه مظهرين الحنو عليه ، بل تركه ينهض بنفسه . فهذا وبأمثاله تربي فيه صفة الاعتماد على النفس والثقة بها ، وهما من أقوى عوامل النجاح في الفرد ، وأمن أسس البناء في الأمة

على هذا وذاك في الترتيب ، ويتقدمه في الأهمية ، أمر أعصاب الناشئ . يبنى عدم الالتجاء بحال إلى تخويف الطفل لحله على الاذعان برسم صور خيالية مرعبة في مخيلته . هذه الصور الخيالية المرعبة هي شر ما يحطم النفس البشرية ؛ هي الجزئومة الخبيثة لمرض الجبن ، أعصى الأمراض الاجتماعية على العلاج وأشدّها فتكاً بالجماعات

لست أقول بترك الطفل يعمل بلا تقويم ، ولكني أقول بأنه يجب تقويمه في عناية وبغير افساد خياله « بالرهبات » . فإذا تقدم في السن فلا بأس باشعاره بسوء ماقبة الخطأ بجرمانه أو بضربه بالقدر الكافي مع الهدوء التام والقصد . ومن الواجب أن تظهر استحساننا واستهجاننا في مناسبات ذلك

بهذا يمكن أن تربي في الطفل قوة الاعتماد على النفس وحكم الأعصاب والشجاعة والثابرة . وإذا ما ترك المنزل إلى المدرسة أو المصنع على هذا فانه يكون مزوداً بالقدر الكافي للحياة الكريمة

وفي الكتب أو المدرسة وفي المصنع وفي الشركات ومصالح الحكومة ودار العمدة يمكن تناول هذه الصفات بالتقوية . ولكن أقوى الدعام ما يكتسبه الطفل في المنزل سواء بالتقويم والتعويد ، أو بالثل والتقدوة

فالأولاد يكسبون كثيراً إذا ما شاع في البيت شعور المحافظة على الكرامة والقيام بالواجب والتمسك بالحق . إذا احترم كل من الزوجين الآخر ، ولم يتحكم الكبير في الصغير ، ولم يستغل ضعف الخدم لارهاقهم وظلمهم ؛ وبالجملة إذا حرص رب الدار على ألا يكون في بيته إرهاب أو إذلال أو استكانة ، بل شاع الأولاد شعور بالعدل والمزة ، ونفور من الظلم والدور

وتهن قوة المقاومة فتفقد الجماعة وجودها المستقل وتمسى خاضعة
لشيئة الغير

عمود الحظ بالمحكومين

أدوات الحكم مهما اختلفت ألوانه هي - ١ - التشريع
ب - القضاء - ج - الادارة

١ - والمثل الأعلى للتشريع ، في رأيي ، هو أن يكون أقرب
ما يمكن الى التعبير عن الارادة المشتركة . وأعني بالارادة المشتركة
في جماعة ما ملتقى الارادات الجزئية أو الارادات الفردية نتيجة
تبادل الآراء وتعديل بعضها بعضا . وكلما كانت حرية الرأي
مكفولة كبر مجال تمحيص الآراء وقربت ارادة الدولة ، مجمع
الارادات ، من ارادة الجماعة وصدق تعبيرها عنها . وإذا كان
القانون ، وهو ارادة الدولة أساسه هذا ، فانه يسهل تطبيقه كما
يسهل تعديله بما يساير تطور الجماعة ، لأنه يعبر تعبيراً صادقاً - بقدر
ما تقبله طبيعة الانسان - عن ارادة المجموع

هذا النحو في التفكير يقودنا إلى تقرير أن الحكم النيابي
أقرب أشكال الحكومات المعروفة إلى التعبير عن ارادة الجماعة
أصدق تعبير ممكن . وهنا لا بد لي من الاشارة إلى اعتراضين :

قد يتساءل البعض : كيف السبيل الى سيادة الحكم النيابي
في الجماعات المتأخرة ما دام القانون هو ارادة الدولة ، وما دام مثله
الأعلى هو أن يكون نتيجة ملتقى الارادات الجزئية ، وكانت
الأغلبية جاهلة ؟

وجوابي على هذا أن هناك رغبة مشتركة بين مختلف الطبقات ،
أو ارادة مشتركة مهما بعدت النسبة بين درجات التفكير . وأعني
بهذه الارادة المشتركة ارادة توفير أسباب العيش والأمن على النفس
والمال . فإذا عملت على ترقية مدارك الفلاح ، ويسرت له سبيل
الرى والصرف ، وأمنت على نفسه وعلى ماله ، فانك انما تحقق
رغبته أو تنفذ ارادته . والشرائع التي تؤدي إلى هذا تعبر عن
ارادته . وبالعكس إذا صدر قانون باقامة دور نخمة للتمثيل وقاعات
للتصوير في قلب الريف مع شدة حاجته للمستشفيات العامة
والمدارس العامة ، فانك لا تعبر عن رأي سكان القرى بل تخالف
ارادتهم . ويقال مثل هذا عند جميع طبقات الأمة . فإذا أبدى
نائب رأياً عن جماعة فانه ، طبقاً لما تقدم ، لا تناقض بين فكرة

والنشأة المترتبة للمهمة للحرية والاستقلال تهون ذبوعهما في
الجماعة . فالغالب فيمن لم يألف الاهانة في صفه عدم قبولها إذا
ما كبر . وإذا آنس المتدنى من فريسته المقاومة فكر كثيراً
قبل الاعتداء . فإذا ما قوبل الاعتداء بمثله كف المعتدون مع الزمن ،
فتشيع في الجماعة روح الاعتدال نتيجة هذا التفاعل ، ويشع في
جوانبها نور الحرية ويصلب عودها وتقوى ويصعب النيل من
حريتها واستقلالها

إيجاد هذه الروح في الجيل الحاضر وتربيتها في الجيل الناشئ .
ليس من الهين في بلادنا مثلاً . لكن الأمر كما قلت عظيم .
فليكن من أغراض دعة الإصلاح تحقيق هذه الغاية بكل الوسائل .
فبناء الأمة قوية مستحيل إذا لم تغلب روح الاستقلال والحرية
والاعتماد على النفس والأبناء . وكل بذل في هذا السبيل له ما يبرره
خلاصة ما تقدم أن البذرة الأولى للتربية الاستقلالية في
البيت ، فإذا ما نمت به تمهدت خارج البيت بالمدسة والمصنع
ودواوين الحكومة ومكاتب الشركات والمنشآت الاجتماعية بوجه
عام ، وكانت بذرتها القوية في البيت مما يهون نموها وذبوعها
وانتشارها في الجماعة

حرية الجهر بالرأي

إذا نشأت غالبية أفراد الجماعة على الاعتماد على النفس والأبناء ،
فان الغالبية تجهر بالرأي في غير خشية ولا خجل . والرأي يسمع
في غير استعزاز ويناقش في غير تعصب أو تحامل غير طيب . وبذا
تسير الجماعة في غير كثير من الاحتكاك

أما إذا لم تكن الشجاعة والاعتماد على النفس والاقدام هي
الصفات الغالبة ، فان حرية الجهر بالرأي تعز من جهة ، وقبول النقد
الزehir ينسدر من جهة أخرى ، فيكثر العسف وتنتشر الأخطاء
وتنحط الجماعة

التربية الاستقلالية ترفض بطبيعتها المدارة . وفي الأوساط
الحرية لا تخرج ولا إحراج ، بل يأتي النقد الزهير بالطبع ويقابل
كذلك . والحقيقة تظهر بتلاق الآراء . أما في الأوساط غير الحرية
لانعدام التربية الاستقلالية أو ندرتها ، فالاقدام يندر ويندر معه
النقد ومقاومة الظلم ، فيكثر النورور وتكثر الأخطاء وينحط
الستوى الفكري والخلق تبعاً لذلك ، وتضعف أداة السير إلى الأمام

الجهر بالرأى أزم ما تحتاج اليه أداة التشريع . هذه الحرية لازمة داخل الأحزاب لزومها خارجها . فنقد رأى الزملاء والعلماء في حرية لا غنى عنه لتقرير أقرب الآراء للسداد وأقلها تعرضاً للسقوط إذا ما هاجمها خصوم الحزب ، والآمساك عن النقد مصانة أو جبناً قد يؤدي إلى قرار خاطئ تسهل معه المهاجمة من الخارج . وهذه الحرية لازمة كذلك في مجالس التشريع وعلى صفحات الجرائد وفوق الناب خارج هذه المجالس . وإبداء الرأي في غير موارد من أقوم سبل تغيير هذه الهيئات برغبات الجماعة وبمواطن الصواب . ولن يكون هذا ما لم تكن غالبية الجماعة قد نشأت نشأة استقلالية ، فلا يجهر برأيه إلا من قويت عنده روح الاستقلال وكانت لديه الشجاعة وفي خلقه الأقدام

ب - والمثل الأعلى للقاضي هو من يتعرف وجه الصواب ويحسن تطبيق روح القانون على حالة الجماعة التي يطبق فيها ، ويدرك حق الإدراك رسالة القاضي وأثره في المجتمع فلا يخضع لغير القانون والحق والعدل . هو الذي يتحرر من نزعات نفسه ومن المؤثرات الخارجية في تصرفه كقاض . هو الذي لا يخشى في الحق لومة لائم

والثرية الاستقلالية هي أقوى حصون القاضي ضد نزعات النفس . والكرامة الذاتية والثقة بالنفس هما أقوى دافع يدفعه إلى الدرس المستمر والتفكير غير المنقطع فيما يحيط به ليستطيع إبلاغ رسالته على خير وجه . وهما الإبتان تلهمانه رفض الإيحاء الخارجي مهما كان مصدره

وإذا آتس القاضي المدرك لسمو رسالته ضعفاً في روح الجماعة أو شيوع عوج في خلقها - وهو بحكم مركزه ميزان حساس - عاجل النقص في أسباب أحكامه تارة ، وبإسداء النصيحة إلى المائلين أمامه تارة أخرى . وما أشد وقع النصيحة المقترنة بالمبرة !

وإذا آتس ، بحكم الممارسة ، قصفاً في التشريع أو عيباً أو غموضاً جعل من أغراضه ، في قراراته ، اكمل القانون إذا ما اتسمت لذلك النصوص دون إرهاق المعنى . فإذا لم يكن هذا مستطاعاً فإنه يخاطب الجهات التشريعية لاستكمال القانون ويعمل لتحقيق هذا الغرض بكل ما يستطيع

محمد عبد الباقى

(يتبع)

الارادات الجزئية وبين الحكم النيابي في الجماعات المتأخرة ، ولو لم تظهر الارادة الجزئية مستقلة منفصلة . ويتقابل ارادات الطبقات المختلفة بمدل بعضها بعضاً حتى تلتقي في نقطة تحقق الارادة المشتركة بالقدر العملي اللازم لسير الجماعة إلى الأمام

أما الاعتراض الثاني فنشأ عن وقائع ما بعد الحرب ، تسمعه من أفواه أساتذة الجامعة كما تسمعه ممن يهتم للكلام في الشؤون العامة من بين معلمي المدارس الأولية ، ويتردد صده بين أوروبا وأمريكا وآسيا ، ذلك هو الاعتراض على صلاحية الحكم النيابي بنجاح نظام الحاكم المستبد العادل . يقولون إن المستبد النزيه أنتشل إيطاليا من غالب الفوضى ووضعها في مصاف الدول البرهوبة الجانب في زمن قصير . وفي مثل هذا الزمن انتزع المستبد النزيه تركيا من أحضان الموت وأوقفها على قدميها يخطب الأقوياء ودها اليوم بعد أن كانوا يتنافسون في اقتسامها بالأمس ، ويقولون عن جماعات أخرى مثل هذا . ويخرجون من المقارنة بأن الحكم النيابي لم يعد المثل الأعلى لنظم الحكم في وقتنا هذا

غير أن المستبد العادل من خوارق الطبيعة . ولا يصح وضع قاعدة عامة على أساس الشذوذ . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالمستبد لا يقبل معارضة . ولا بد أن تفقد الجماعة روح النقد في مثل هذا الجو . فإذا ما اقتضى عهد سحر الزعيم لسبب ما ، سارت الأمة نحو الضعف بأسرع مما سار بها سحر الزعيم المستبد إلى القوة

هذا إلى أن إحاطة الزعيم بكل شيء أمر مستحيل . ولا بد له من مجلس يرجع إليه ، وإن لم يتقيد بما يبدى فيه من آراء . فإذا لم يكن هناك ، في ذلك الحيز الضيق ، حرية رأى فإن الزعيم لا يسمع في الواقع إلا صدى صوته . ولما كانت الإحاطة بكل الأمور متعذرة كان خطأ التصرف هنا أمراً لا بد منه في حالات كثيرة . وإذا قدر للحكم النيابي ، بشكله الحالي ، أن يتلاشى ، فلا ينفع الجماعة نظام المستبد العادل . بل ينفعها نظام النقابات (Syndicalism) . وفي هذا النظام لا بد من استقلال الرأي والحرية لتحريض الأمور قبل إبراسها

ننبد الآن إلى تناول موضوع التشريع لنقول إن حرية